

الكويت

القمة الخليجية ترحل الملفات الشائكة

ترحيب «حذر» بجنييف الإيراني و«التوجهات الجديدة» لحكام طهران

لا جديد في قمة مجلس التعاون الخليجي. كعادتهم، برع الزعماء العرب في تنظيم فمم لا تسمن ولا تغني من جوع. فمم يراها مواطنوهم «فارغة»، لأنها لا تأتي بجديد، وتوارب في الملفات المهمة والحساسة، وتقدم عرضاً رتيباً ومملاً لمواقف سابقة

عزل الرئيس السابق محمد مرسي في 3 تموز الماضي. وأعرب المجلس الأعلى لقادة الخليج في بيانهم الختامي عن «ثقتهم وحرصه على كل ما يحفظ أمن مصر واستقرارها ومقدرات شعبها، مؤكداً رفضه التام للتدخلات الخارجية في شؤون مصر الداخلية ووقوف دول مجلس التعاون مع مصر وشعبها العزيز ودعم اقتصادها». وإلى جانب تلك الملفات «الشائكة»، جاءت المواقف من المملتين السوري واليمن والقضية الفلسطينية وقضية جزر الإمارات المحتلة من إيران في مجملها متوقعة وربما مكررة.

إجمالاً، لم تخرج القمة الخليجية، التي استمرت ليومين، باختراقات، ولم تخرج عن سابقتها بإنجاز كبير، في حين اعتمد المجلس عدداً من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية في الدول الأعضاء، وأقر إنشاء «قيادة عسكرية موحدة» لدول المجلس. وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي منذ سنوات تفعيل منظومة الدفاع المشترك بينها والمتمثلة خصوصاً في قوات «درع الجزيرة»، التي اعتمدت عليها السلطات البحرينية أخيراً لقمع الاحتجاجات.

وقد اتجهت دول المجلس بدفع من السعودية خصوصاً إلى توحيد قيادة الدفاع، خصوصاً على ضوء المخاوف من تراجع الالتزام الأميركي في المنطقة ومع التقارب أخيراً بين واشنطن وإيران. إلى ذلك، وافق مجلس التعاون «على إنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية لدول المجلس» على أن تكون الإمارات مقراً لهذه الأكاديمية.

(أ ف ب، الأناضول)

سعت دول مجلس التعاون الخليجي في ختام قمته الـ34 في الكويت أمس إلى طمس خلافاتها التي برزت خلال اليومين حول فكرة «الاتحاد»، ساعية إلى الإيحاء بتقارب من نوع ما عبر عنه إعلانها تشكيل «قيادة عسكرية موحدة»، من دون أن تغفل بالطبع توجيه رسائل باتجاهات متعددة، كان أهمها لإيران حيث جرى الترحيب باتفاق جنيف 2، ولو بحذر، وبالطاقم الجديد الذي يدير الجمهورية الإسلامية برئاسة حسن روحاني.

ففي ملف «الاتحاد الخليجي»، الذي دفعت السعودية طرحه بنذاً أساسياً على القمة بدعم متوقع من البحرين، بينما فجرت عُمان قنبلتها المدوية في وجهه مهددةً بالانسحاب من المجلس في حال إقراره، في وقت أثرت فيه باقي دول المجلس الست الصمت أو التريث حياله، رحل البيان الختامي الملف برمته «إلى المزيد من الدراسة»، لتتلافى أي تصدعات جديدة في المجلس المنقل، أساساً، بالخلافات والتحديات الداخلية والإقليمية.

وفي ما يتعلق باتفاق جنيف 2 الإيراني، لم يتضمن البيان أي موقف جديد لدول الخليج، باستثناء «الترحيب الحذر»، بل إن البيان لم يتضمن حتى الدعوة إلى ضرورة إشراك دول الخليج في المفاوضات الجارية بشأن ملف إيران النووي، وهو كان يسمع أخيراً على لسان المسؤولين الخليجيين قبيل القمة. فبحسب البيان الختامي، «رحب المجلس الأعلى (قادة الخليج) بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة (1+5) مع إيران في جنيف باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودائم بشأن البرنامج النووي الإيراني ينهي القلق الدولي والإقليمي حول هذا البرنامج ويعزز أمن المنطقة واستقرارها، ويسهم في إخلائها من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية». ولم ينسج البيان التأكيد على «أهمية التنفيذ الدقيق والكامل لهذا الاتفاق بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

كذلك رحب مجلس التعاون الخليجي بـ«التوجهات الجديدة» للقيادة الإيرانية تجاهه، ودعا إلى توثيق العلاقات معها «على أسس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة دول المنطقة»، لكنه عبّر عن «قلقه» من اعتراف إيران ببناء المزيد من محطات الطاقة النووية، لا لشيء إلا لـ«سلامة النظام البيئي والحفاظ على البيئة المستدامة».

وقال عبد اللطيف الزياتي، الأمين العام لمجلس التعاون، بعد القمة، إن «المجلس عبّر عن قلقه مما أعلن عن خطط بناء مزيد من المفاعلات النووية على الخليج، وهو ما يهدد النظام البيئي وسلامة المياه».

أما في ما يتعلق بـ«الموقف من مصر»، الذي كان هناك تباين واضح بين دول المجلس إزاءه، قبيل القمة، ولا سيما السعودية من جهة وقطر من جهة أخرى، استطاع البيان الختامي حجب الخلاف، عبر صياغة دبلوماسية حذرة للموقف من مصر، أكد فيها «دعم أمن واستقرار مصر»، من دون أن يتضمن البيان أي إشارة من قريب أو بعيد لدعم السلطات الحالية صراحة، ولا حتى تلميحاً عبر الإشارة إلى دعم «خارطة الطريق» التي أقرتها السلطات بعد



الحرس الثوري: لا نستطيع التزام الصمت في وجه

وبحث الوزيران التعاون حول مستقبل أفغانستان وحضور إيران الأكثر فاعلية في منظمة شنغهاي للتعاون، إضافة إلى القضايا المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل المشترك، الذي تم الاتفاق عليه بين إيران ومجموعة «1+5» في جنيف وضرورة متابعة تنفيذ هذا البرنامج، وكذلك التعاون الوثيق بين إيران وروسيا بلورة المرحلة النهائية التي ستكون مرحلة صعبة في المفاوضات مع مجموعة «1+5».

ولفت إلى أنه تم خلال الأشهر الماضية إجراء محادثات جيدة مع الروس حول تطوير التعاون في مجال المفاعلات النووية والكوارث النووية، وأن الطرفين قريبان في بعض الحالات في الوقت الحاضر من الوصول إلى اتفاق والإجراءات التنفيذية، معرباً عن أمله بأن يتم في هذا المجال وفي ظل تطوير التعاون توفير الأرضية لتأمين مصادر الطاقة المختلفة، وأن تستفيد البلاد من المنجزات الأخرى للطاقة النووية السلمية والمحطات، ومن ضمن ذلك توفير مياه الشرب. وأضاف «لقد اتفقنا على عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الاقتصادية

«نعتبره دبلوماسياً ذا خبرة، لكن ليس له أي خبرة في المجال العسكري». أما لافروف فقال من جهته، خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع نظيره الإيراني أمس، إنه بحث مع نظيره القضائياً الإقليمية واتفاق جنيف، مشيراً إلى أن الاتفاق ينص على أن يتم حل الملف الإيراني على مراحل، وأن أحد هذه المراحل الاعتراف بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، ومن بينها حق التخصيب، وأن يستمر البرنامج النووي الإيراني تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف لافروف: «لدينا تفاهم مشترك مع إيران حول ضرورة تنفيذ جميع الأطراف لاتفاق جنيف، نعمل بشكل مستقل للتوصل إلى المرحلة التالية والنهائية لتسوية الموضوع بشكل تام».

بدوره، أكد ظريف، بشأن محاور محادثاته أمس مع نظيره الروسي، أنها كانت حول العلاقات الشاملة، البعيدة الأمد بين إيران وروسيا، ومن ضمنها التعاون بشأن بحر خزر والتعاون الاقتصادي الثنائي والتشاور حول القضايا الإقليمية والتعاون النووي والتعاون الدولي.

أكد وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف حق طهران في تخصيص مجموعة «1+5»، بينما لم يحدد الحرس الثوري إلى أن حكومة الرئيس حسن روحاني واقعة تحت تأثير الأفكار الغربية.

ونقلت وكالة «فارس» للأنباء عن جعفري قوله أول من أمس إن «الإجراءات التي تحكم النظام الإداري للبلاد كما كانت عليه من قبل (لكن) تم تعديلها قليلاً، وللأسف أصابتها الأفكار الغربية، ويجب إجراء تعديل أساسي». وأضاف أن «التهديد الرئيسي للثورة يوجد في الساحة السياسية، ولا يمكن الحرس الثوري أن يلزم الصمت في مواجهة ذلك».

وانتقد جعفري أيضاً وزير الخارجية محمد جواد ظريف، بسبب تصريحه نسب إليه بقول فيه «إن الغرب لا يخشى كثيراً من الدفاعات العسكرية الإيرانية، وإن بوسعها أن يدمرها إذا رغب في ذلك». وذكر ظريف في وقت لاحق أن تصريحاته أخرجت عن سياقها.

ونقلت وكالة فارس عن جعفري قوله، من دون أن يذكر ظريف بالاسم،

